

البلديات والإسكان" توضح آلية منح المكافآت المالية لمن يسهم في الكشف عن المخالفات

المصدر: واس

تاريخ النشر: 05 نوفمبر 2025

أوضحت وزارة البلديات والإسكان آلية منح المكافأة المالية التشجيعية لمن يسهم في الكشف عن مخالفات لائحة الجزاءات عن المخالفات البلدية، وذلك ضمن إطار تنظيمي متكملاً يهدف إلى تمكين القطاع البلدي وتعزيز الرقابة المجتمعية وتحسين المشهد الحضري في مدن المملكة.

وبيّنت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي امتداداً لجهودها في إشراك أفراد المجتمع في رصد المخالفات البلدية، لاسيما عناصر التشوّه البصري، من خلال مبادرة الراصد المعتمد التي تُعد إحدى الأدوات الرقابية المبتكرة المعتمدة على التقنيات الرقمية، بما يسهم في رفع جودة الحياة وتحسين البيئة العمرانية، مبينةً أن القرار يرتكز على تأهيل أفراد المجتمع وتدريبهم للحصول على صفة "راصد معتمد"، وذلك بالتسجيل عن طريق منصة "بلدي" وبعد اجتيازهم دورة تدريبية معتمدة ووفق ضوابط محددة.

وأكّدت أن البلاغات تخضع لمعايير دقيقة تضمن صحة المعلومات الواردة على المخالفات، مشيرة إلى أنه سيتم صرف مكافآت مالية للمبلغين وفقاً لخطورة المخالفة وصعوبة اكتشافها والجهد المبذول، حيث يمكن أن تصل المكافأة إلى 25% من إجمالي قيمة المخالفة المرصودة، ضمن منظومة دقيقة تضمن الشفافية وتحمّل تكرار البلاغات أو ازدواجيتها.

وأضافت الوزارة أن "الراصد المعتمد" يُعد امتداداً لنموذج الرقابة المجتمعية الذي تتبناه الوزارة، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ ثقافة الامتثال والمسؤولية المشتركة في حماية المشهد الحضري والسلامة العامة من الممارسات العشوائية والمخالفات البلدية، مشيرة إلى أن القرار جاء لتمكين المجتمع من الإسهام الفاعل في حماية البيئة الحضرية، ودعم مستهدفات الوزارة نحو مدن أكثر تنظيماً وجاذبية، وقطاع بلدي أكثر كفاءة وشمولاً.

يُذكر أن مجلس الوزراء وافق على منح مكافآت مالية تشجيعية لمن يسهم في الكشف عن مخالفات لائحة الجزاءات عن المخالفات البلدية، وفق عدد من الضوابط والمعايير المنظمة لذلك، بما يعزز من كفاءة العمل البلدي ويرسّخ مبدأ الشراكة المجتمعية في الرقابة وتحسين جودة الخدمات.